د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب:

حوار رجال الأعمال والحكومة أكبر دليل على تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادى

إصدار قوانين منع الاحتكار والغش التجارى أهم طموحات التجار العام القادم

أكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ونائب رئيس شعبة تجار طفايات الحريق وأدوات الأمن الصناعى بغرفة القاهرة التجارية ان الافكار والمناقشات الدائرة حاليا فى المجتمع الصناعى ومجتمعات الاعمال والتجمعات غير الحكومية من ناحية وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين متعلقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل اكبر دليل على المضى قدما فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى ويدعمها التطور الصناعى خلال السنوات العشر الماضية كما تمثل عاملا اساسيا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى وتحقيق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضاف انه فى فى ضوء ذلك وانطلاقا من ضرورة استكمال ادوات ومقومات مسيرة الاصلاح الاقتصادى نرى فى المرحلة المستقبلية ما يلى:

أولا: وضع خطة خمسية متكاملة Masterpan للصناعة المصرية تحدد بوضوح التوجه الاستراتيجى لمختلف القطاعات الصناعية يشارك فى صياغتها وتنفيذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية ورجال الصناعة فهم الجزء المحرك لها.

ثانياً: تمويل البنوك للخصخصة وتفعيل آلية التأجير التمويلى للآلات والمعدات بما يسهم فى حدوث انطلاقة صناعية وذلك من خلال:

● رفع القيد عن البنوك القومية فى تمويل شراء قطاع الاعمال العام او مصانعه حيث ان التمويل فى هذا الشأن للمستثمر وليس لشركات قطاع الاعمال العام كما كان متخوفا منه من قبل.

وكذلك التصريح للبنوك الوطنية بتسهيل توفير آلية التأجير التمويلى للمعدات والآلات والمصانع والشركات إذ ان الامر فى صورته الحالية مقصور على تمويل السيارات وهو يعتبر تمويلا استهلاكيا وليس استثماريا فلا يجب الانتظار حتى تظهر شركات التأجير التمويلى ولدينا بنوك وطنية.

أيضا يجب عدم المبالغة فى سعر الشركات المطروحة للبيع لان فى هذا عنصراً طارداً للقلة القليلة من المستثمرين.

تشجيع البيع للقطاع المتخصص فى الصناعة الذى يركز على قيمة المحتوى الفنى وليس المادى.

ثالثاً: توجيه جانب من القروض والمنح والهبات والمعونات نحو تمويل القطاع الخاص الصناعى وعلى وجه الخصوص النشاط التصديرى حيث ان التأخير فى استخدام القروض المتاحة يؤدى إلى اهدار كبير يتمثل فى تجميد اوعية تمويلية متاحة بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكى فاعلى إلى اموال استاتيكية ساكنة كما يعتبر فى حد ذاته سببا من اسباب انخفاض حجم اجمالى الاستثمارات السنوية وفى الوقت نفسه يجب استثمارات من شأنها تعظيم الناتج القومى ويساهم فى الاسراع فى عملية الخصخصة وتحويل هذا القطاع إلى قطاع دافع للاقتصاد بعد ان ظل عليه لسنوات طويلة.

رابعاً: استكمال وسرعة اصدار القوانين المتعلقة بتنظيم وانضباط الشارع التجارى والصناعى لما لها من تأثير واسع النطاق على اداء جميع الفئات الفاعلة فى المجتمع وعلى سبيل المثال قانون المنافسة ومنع الاحتكار والذى يعد اصداره امرا مهما لتنظيم الشارع التجارى وتنقيته من الكثير من الممارسات الضارة ونأمل ان يصدر قريبا فى افضل صورة ونفس الامر بالطبع ينطبق على قانون الغش التجارى وكذلك قانون الضرائب الجديد.

خامساً: تفعيل مواثيق الغرف المهنية والتى من شأنها أن تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم فى ضبط ايقاع الشارع التجارى والصناعى.

سادساً: استعادة الشيك لهيبته ومكانته والامر نفسه ينطبق على الكمبيالات كى تأخذ مصداقيتها حتى لا تصبح ورقة عرفية محدودة القيمة والاهمية وذلك باعتماد اصدارها من البنوك المعنية واوضح الدكتور نادر رياض اننا جميعاً فى النهاية شركاء فى التنمية وهناك واجبا يقع على الفرد وعلى الوحدة الاقتصادية وواجبا على الحكومة ومؤسساتها وفى حسن اداء كل طرف من الاطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وتتأثر بالتقصير.

جريدة نهضة مصر ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤